

جامعة محمد بوضياف المسيلة

المقياس : تاريخ الجزائر المعاصر

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

الدكتورة : سعاد بن حامد

جذع مشترك علوم إنسانية

برنامج السداسي الأول :

- 1.الوضع العام في الجزائر قبيل الاحتلال.
- 2- الحصار البحري و الحملة الفرنسية على الجزائر.
- 3- ظهور الزعامات الوطنية ودولة الأمير عبد القادر.
- 4- الثورات الشعبية خلال القرن 19.
- 5- سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر.
- 6- أوضاع الجزائر مع مطلع القرن 20 إلى غاية 1919.
- 7- حركة الأمير خالد 1919-1936 م .

المحاضرة 01 :

الوضع العام في الجزائر قبيل الاحتلال .

تمهيد: شهدت الجزائر أواخر العهد العثماني (1800-1830 م) تدهورا عاما طرأ على مستوى كل مجالات الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كل هذا تأثرا بالأوضاع الداخلية والخارجية التي آلت إليها الجزائر في تلك الفترة فما هي أهم الأسباب التي كانت وراء هذا التدهور الذي فتح الباب أمام التكالب الأوروبي تجسيدا لأطماعهم الاستعمارية في البلاد ؟

1-الأوضاع السياسية:

عرفت نهاية الوجود العثماني في الجزائر بعدم استقرار جهاز الحكم، وكثرت الاضطرابات التي عمها الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، وتتجلى هذه الاضطرابات في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة ولم يتمكنوا من ضبط أمور الإيالة خاصة بعد أن أصبحت المناصب تباع وتشترى بدلا من مراعاة الكفاءة التي تسمح بتسيير شؤون الدول بحزم وعقلانية.

كما أن منصب الداي يفرض عليه الاختيار، ولا يمكنه الاستقالة ، فبالنسبة إليه لا يوجد في الحياة سوى مكانين العرش أو القبر، ونتيجة لهذا فقد ارتفعت ظاهرة اغتيال الدايات بشكل مريب مثل ما وقع للداي: مصطفى باشا 1805م، والداي أحمد 1809م، والداي محمد 1814م، والداي عمر آغا عام 1817م، كما كانت فترة حكم الكثير منهم لم تصل عددا من الشهور، كما أن الحكام قاموا بسياسة غير وحيهة أنبتت الحقد والضغينة وحب الانتقام في صدور الأهالي وأصحاب الطرق الصوفية، تمثلت في السياسة الضريبية التي كان يفرضها الحكام على الأهالي، وفي الوقت الذي تراجع فيه الأسطول البحري وقلت مداخله بسبب التدهور الاقتصادي الذي دب في كامل أنحاء البلاد ،بل وقد حدد الحكام لذلك الغرض

حملات عسكرية مخزنية لقمع الرافضين عن دفع الضرائب ، ولذلك قلت ثقة الأهالي في الحكام و المسؤولين الذين أهملوا مصالح البلاد ، وأفقروا العباد واهتمامهم المفرط بالسلطة، فأحس الأهالي أن جهودهم موجهة لخدمة الطبقة الحاكمة دون التمتع بأي حقوق فتوجهوا بشكواهم إلى رجال الطرق الصوفية نظرا لما كانوا يتمتعوا به من نفوذ روحي في المجتمع الجزائري.

وهذا بالإضافة إلى معاداة شيوخ الزوايا ومريدي الطرق الصوفية للحكام بعد حرمانهم من الامتيازات والعطايا التي كانوا يحصلون عليها ، الأمر الذي دفع بهم إلى الانضمام إلى ثورة ابن الأحرش .

والظاهر أن السياسة التي إنتهجها معظم الدايات (لاسيما الداى مصطفى باشا 1779- 1805 م) قد جلبت الكثير من الويلات على البلاد والعباد ،حيث أُرهِق السكان بالإتاوات والضرائب مما دفع بالناس إلى التمرد والعصيان الذي كثيرا ما واجهه الدايات بالقوة وسفك الدماء ، فكانت ثورة ابن الأحرش(الثورة الوقاوية)التي ظهرت ما بين (10 جوان إلى 10 جويلية 1804) والذي أعلن الجهاد للقضاء على سلطة البايلك(عبد الله بن إسماعيل باي قسنطينة 1804-1806 م) في شرق وغرب البلاد، والثورة التيجانية في الجنوب الغربي للبلاد والتي قادها سيدي أمحمد التيجاني .

2- الأوضاع العسكرية:

من الصعب تحديد حجم الأسطول الجزائري في العهد التركي، وذلك لغياب إحصائيات دقيقة تسمح بتتبع تطوره والحركة السريعة التي عرفها نتيجة أعمال القرصنة والمعارك التي خاضها والتي كادت أن تؤدي إلى استئصاله،وكانت النواة الأولى لهذا الأسطول السفينتان اللتان جاء على متنها عروج و إخوته وبحارته من المشرق في بداية القرن السادس عشر وفي سنة 1509 أصبح تحت تصرفه ثمانى قطع بحرية، وفي سنة 1516م وظف 16قطعة بحرية للانتقال من جيجل إلى الجزائر، وتذكر بعض المصادر أن الأسطول الجزائري تطورا

نوعيا حيث في سنة 1530م بلغ عدد قطع الأسطول 60قطعة .

غير أن هذا التطور والانتعاش ما لبث أن تدهور للعوامل الآتية :تدهور صناعة

السفن في الجزائر لحصول اليهوديين بكري و بوشناق على حق احتكار الخشب -

1799م، وحق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية والقاللة فلم يقتنع اليهوديان بالعريضة التي

كانت لهما لقاء نقل الخشب إلى دور صناعة السفن والتي كانت 20%ولما رفضت الحكومة

رفع هذه النسبة، عمدا إلى دفع أجور زهيدة للعمال وامتنعا عن نقل الخشب فبقى هذا الأخير

مكدسا ومعرضا للتلغف على الشواطئ ،إضافة إلى تعرض الأسطول إلى ضربات موجعة

خلال المعارك البحرية التي خاضها ضد الحملات الأجنبية مثل: الحملة الأمريكية 1815م

والإنجليزية 1816م ومعركة نافارين جنوب اليونان في 20أكتوبر 1827م والتي كانت بمثابة

ضربة قاضية بالنسبة للأسطول الجزائري.

ويعود ضعف الجانب العسكري في الجزائر إلى فساد الجيش الإنكشاري بتغير طريقة

التجنيد في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حيث كان باب التجنيد مفتوحا للمرتزقة

واللصوص واليهود واليونانيين بدلا من اختيار وتجنيد الرجال النزهاء وهو ما تسبب في

انحراف الإنكشارية عن مهمتهم الأساسية إلى جمع الأموال وإحداث الاضطرابات في سبيل

الحصول عليها فأصبحوا مصدر فوضى للبلاد.

إن تناقص عدد الجيش في بداية القرن التاسع عشر فقد أشار يوكان في تقريره عن

الجزائر بأن قوات الداى في حالة السلم تقدر بـ 15ألف منها 10آلاف تركي و 5آلاف

كرغلي أما عن قواته في حالة الحرب 60ألف على الأكثر وقد تناقص عدد الجيش إلى أن

بلغ سنة 1830بأقل من 2500إنكشاري قادر على حمل السلاح، ويرجع هذا إلى الأسباب

التالية:

قلة الجنود المتطوعين من المشرق والذين كان عددهم في الفترة 1800-1825 (ب)

8.533 - متطوعا

انتشار الأمراض والأوبئة والتي أهلكت عدد كبير من الجنود فقط -
سعى بعض الدايات إلى التخلص من الإنكشارية مثل الداي علي خوجة والذي حاول
القضاء على عصيان الإنكشارية واستبدلهم بجند محلي.

3- الأوضاع الاقتصادية :

نتج عن الثورات المذكورة آنفا، وحركة العصيان الواسعة اضطرابات في الحالة
الاقتصادية للبلاد، فأهملت الفلاحة وحدثت مجاعات وانتشرت الأوبئة من جراء كثرة الأهوال
والفتن واهتزاز المجتمع الجزائري، حيث أغلقت الأسواق، بالإضافة إلى الجفاف التي استمرت
لسنوات خاصة بشرق البلاد، ومنه ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة .

- الصناعة :

عرفت الصناعة التقليدية تطورا كبيرا كصناعة النسيج والبرانس والزرايبي والحيالك نظرا
لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، فاختصت مدينة
تلمسان بصناعة الصوف والأغطية، كما كانت أجود الزرايبي تنتج في قلعة بني راشد والتي
تميزت بطابع محلي عريق وأسلوب أندلسي راق وأشكال تركية جميلة، بالإضافة إلى صناعة
الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل وصناعة الجلود من سروج الأجمة والمحافظ وكانت
مدينة قسنطينة أهم مركز لهذه الصناعة بالإضافة إلى صناعة النحاس والحلي والأحجار
الكريمة في كل من تلمسان، قسنطينة ومدينة الجزائر، إلا أن هذه الصناعات كانت محتكرة
من اليهود.

وقد عرفت الصناعة مشاكل أعاققت تطورها نذكر منها مضايقة الحكومة التركية
للصناعة المحلية بالضرائب المتنوعة، وقد بلغت الرسوم نسبة 10% من ثمن البضاعة وقلة
الاستهلاك قلة الاستهلاك المحلي نظرا لانخفاض القدرة الشرائية بانخفاض دخل سكان
المدينة .

بالإضافة إلى أن اليهود احتكروا أهم الصناعات كصناعة الساعات والزجاج كما كان الأسرى المسيحيون والمتطوعين الأوروبيين يتولون صناعة السفن والمدافع وتحضير البارود فهذه الصناعات ظلت على أهميتها غريبة على الجزائريين وفي أواخر العهد العثماني تناقص عدد الأسرى وأنسحب المتعاونين معهم تعطلت الصناعة، كما انعكس التدهور في القطاع الزراعي والحيواني على الوضع الصناعي حيث قلت هذه المواد الأولية وارتفعت أسعارها.

- التجارة الداخلية والخارجية :

عرفت الجزائر نوعان من التجارة، داخلية وخارجية، حيث كانت التجارة الداخلية يقوم بها الأهالي في معظم الأحيان كما كان يقوم بها اليهود، فكانوا يعرضون خدماتهم على الأهالي، بل يحملون البضائع حتى تخوم الصحراء إذا اقتضى الأمر ذلك، وكانت اتجاهات التجارة الداخلية نشيطة بين الشمال والجنوب وضعيفة بين الشرق والغرب

أما التجارة الخارجية كان يمارسها في أغلب الأحيان الأجانب وخاصة اليهود وبعض الأهالي ، ومازاد الطين بلة هو نشأة طبقة من الدخلاء في البلاد غالبيتها من الجالية اليهودية ،والتي كونت ثروات ضخمة عن طريق ممارسة الربا والسمسرة والغش والتحايل على حساب أموال الدولة الجزائرية وسط الفوضى العارمة التي عرفتھا البلاد ، وبات نفوذھا على البلاد والحكام الأتراك واضحا ، حيث استخدموا شتى الوسائل لكسب ود حكامھا إبتداء من الهدايا الثمينة والمساعدات المالية ،إلى التجسس في الداخل والخارج وقد أنشأ نفتالي وأخوه يعقون شركة تجارية في الجزائر في عهد صالح باي وتقوم بدور

صاحبة الامتياز و أصبحت الشركة بمثابة الوسيط بين الأهالي والشركة الفرنسية -شركة أفريقيا-واستطاعت الجالية اليهودية من إنشاء وكالة لها في عنابة ومنها إلى كل أنحاء الشرق الجزائري، ومنطقة الجنوب، وإلى تونس حتى أصبحت تحتكر شراء محاصيل

الأهالي، فتسلم جزءا من مشترياتها للشركة الفرنسية وتتصرف في الجزء الباقي، وقد تمكنوا من السيطرة على القطاعات الحيوية في الدولة الجزائرية .

وتعد الجالية اليهودية بمثابة العامل الرئيسي في وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي ، إذ سيطر بكري وبوشناق اليهوديان على التجارة الخارجية للحبوب احتكارهما لها مع فرنسا، مما جعلهما يلعبان الدور البارز في تذبذب العلاقات السياسية الخارجية للإيالة الجزائرية التي انتهت. وهكذا أصبح اليهود يتدخلون في الأمور السياسية حيث أصبح لهم القدرة على تعيين الموظفين الكبار في الدولة، وخير مثال على ذلك الداي مصطفى الذي قيل أنه كان كناسا ورفع اليهود إلى منصب الداي كما توسط بوشناق في كثير من الأحيان بين الجزائر والدول الأجنبية، استقبل وهناك قضية هامة في 1801م قنصل الدنمارك والسويد وهولندا وتسلم منهم باسم الداي هدايا تسببت في إنهاء الحكم العثماني في الجزائر ويتمثل في قضية الديون التي أقرضتها الجزائر للحكومة الفرنسية عام 1796م بدون فائدة والتي قدرت بمليون فرنك لشراء الحبوب من الجزائر في الوقت الذي كانت فيه الأسواق الأولية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية، وكانت المبادلات في بادئ الأمر تتم بطريقة مباشرة إلا أن فرنسا غيرت فيما بعد طريقة الدفع ولجأت إلى توسط بكري و بوشناق اللذان تحصلا على أهم امتياز بالجزائر عام 1794 م حق شراء وبيع الحبوب من الجزائر ليقوما بدفع الثمن بدلها إلى الحكومة الجزائرية، وكان بكري و بوشناق يقدمان كل أنواع التسهيلات لفرنسا مما أدى إلى تراكم الديون الفرنسية وتماطل فرنسا في تسديدها ولما كانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على الموارد الغذائية من الجزائر لتلبي احتياجات جيشها الذي كان يستعد آنذاك للحملة ضد مصر والذي اعتبرها نابليون فتحا ، فقد اقترح على فرنسا تسديد ديونها فطلبت فرنسا من اليهود تقديم moltido (فصلها بالجزائر) مولتيديو فواتير نظرا لتوتر العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب الحملة على مصر 1798م ، ولما تحسنت العلاقات الجزائرية الفرنسية طلب "تاليران " من حكومته تصفية ديون اليهود

التي قدرت بـ 7.942.992 فرنك فرنسي، إلا أن ذلك لم يتم بسبب توتر العلاقات بين البلدين، ورغم أن الدولتان أبرمتا معاهدة في 25 ديسمبر 1801م نصت على ضرورة تسديد فرنسا لديونها.

أصدر نابليون الأوامر إلى حكومته بشأن مراجعة ديون اليهود التي قدرت آنذاك بـ :
8.151.062 فرنك

إلا أن هذه القضية أجلت بسبب انشغال فرنسا بحروب القارة الأوروبية كما أن الجزائر عرفت في تلك الفترة اضطرابات عنيفة ، باعتبار أن الداوي مصطفى كان متواطئاً مع اليهود الذين قاموا باحتكار التجارة وتصدير الحبوب في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني القحط وقلة المواد الغذائية مما أدى إلى نشوب ثورة على الداوي واليهوديين ففي يوم 28 جوان 1805 وبينما كان بوشناق خارجاً من قصر الداوي إنقض عليه أحد الإنكشارية فأراد قتيلاً قائلاً: " تحية إليك ياملك الجزائر " ولما سار إليه الجند قال لهم " لقد قتلت اليهودي فهل أنتم من كلاب اليهود " فتركوه لشأنه، وقد لقي الداوي نفس مصير بوشناق، كما هاجرت عائلات يهودية كثيرة خوفاً من القتل والنهب، ففي 01 جويلية 1805 هاجرت من الجزائر 100 عائلة يهودية إلى تونس و 200 عائلة إلى ليفورنا في 10 جويلية 1805م .

أما فيما يخص المعاملات التجارية الخارجية ،وردت في كتاب وليام شالر الذي نقلها بدوره من سجلات التجارة بمدينة الجزائر 1822م يلاحظ شالر على جدول للواردات والصادرات أن بريطانيا كانت تحتل الصدارة للواردات في فترة أخذت فيها العلاقات التجارية والسياسية تتوتر بين الجزائر وفرنسا، ويظهر أن مدينة الجزائر قللت من المعاملات مع فرنسا في أواخر العهد التركي لأسباب المماطلة، إذ أن الحكومة الفرنسية كان عليها ديون ثقيلة للجزائر مطلع القرن التاسع عشر وظلت تتهرب من دفعها.

و بلغت مجموع قيمة الواردات مع اسبانيا 1.200.000 دولار إسباني ومجموع قيمة

الصادرات بلغت حوالي 237.000 دولار إسباني مما يعني أن الميزان التجاري لمدينة الجزائر سجل عجزا قدره 927.000. دولار إسباني سنة 1822م إضافة إلى كثرة الواردات الجزائر إذا ما قورنت بصادراتها واحتكار الدولة لتجارة المواد الأولية من الحبوب والأصواف والجلود وهو ما انعكس سلبا على البلاد ،كما ساهم اليهود إلى حد كبير في انهيار التجارة الجزائرية وتحصلوا على أرباح وفيرة على حساب الأهالي. إضافة إلى ضعف الأسطول التجاري وارتباط الجزائر باتفاقيات مع الدول الأوربية الأخرى. وفي مطلع القرن التاسع عشر استأنفت قضية الديون من جديد، حيث طلب الداي حسين 1818-1830 م من الحكومة الفرنسية بتسديد الديون التي كانت بذمتها، ولكن فرنسا تماطلت في الرد ،بل اتخذها ذريعة لحصار الجزائر واحتلالها، وبالتالي فاليهود كانوا سببا في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية كما ساهموا في إضعاف البلاد من الداخل قبل أن يهاجمها الفرنسيون من الخارج.

- الزراعة :

تميزت نهاية الوجود العثماني في الجزائر بقلة المردود الزراعي الذي كان لا يلبي احتياجات السكان المحلية، ومرد ذلك إلى جملة من العراقيل حالت دون نمو وتطور الزراعة، حيث أن الضرائب كانت تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري، القمح والشعير،التين ، الزبدة الى غيرها ، فكانت بعض هذه الضرائب تستخلص نقدا ،وكانت هذه الضرائب تزداد كما ونوعا، فكلما كانت المحلة قوية برهن فرسان المخزن عن جديتهم ومهارتهم، وكان لا يراعي في جلب هذه الضرائب وضعية الفلاحين الأمر الذي جعلهم يتخلون عن مزارعهم وأراضيهم ويلجئون إلى الجبال فرارا من جباة الضرائب، وفي هذا الصدد يقول القنصل الأمريكي شالر : "... البايات وحكام الإقليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب بواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذا الظلم الذي لا يطاق، جعل الناس يهجون البلد

ويتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال ويسكنوا قوما لا سبيل لوصول الأتراك وأعونهم إليها و إلى أطراف الصحراء " ، كما أن أغلب المزروعات وبالخصوص القمح والشعير كانت من المزروعات الشتوية التي تعتمد على ما جاءت به السماء، وحيث أن الجزائر عرفت في هذه الفترة سنوات الجفاف لا يكاد يجمع فيها الفلاح ما زرعه،

ولم يكن نشاط الفلاحين مقتصرًا على الزراعة فحسب بل ضم أيضا تربية الحيوانات كالأبقار والماعز والخيول وفي هذا الصدد يقول شالر : "... فإننا نجد هنا جميع أنواع الحيوانات، الدواجن بكثرة بما في ذلك الفرس الجمل والثور والجمل ذو السنامين والحمار والغنم والبغل والماعز، والخيول العربية التي تتمتع بشهرة عالية وهذا وإن تربية الحيوانات تلاءم عدم الاستقرار وتمكن أهل الريف من أن تنهرب من الضرائب التي كان يفرضها الأتراك على المزارعين والتي كانت تأخذ عينا وكان اهتمام سكان الأرياف بتربية الحيوانات قد جعل المنتجات الحيوانية تفيض من الاستهلاك بل وتصدر كميات منها إلى الخارج." وقد قدرت الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من العهد العثماني ب :

رأس بقر 10.317.738 : رأس ماعز و 338.490 رأس غنم و 109.096 رأس بغل، وإلى جانب هذه الحيوانات كان سكان الضواحي يقومون بتربية النحلوا إنتاج كميات كبيرة من العسل تفيض من استهلاك السكان ويصدر منه جزء إلى الخارج.

ورغم وفرة الثروة الحيوانية إلا أنها كانت تعاني من بعض المشاكل مثل الجفاف وقلة العناية اللازمة بالحيوانات وتفشي الأمراض بالإضافة إلى مشاكل الضرائب فمثلا باي التيطري استولى في حملته على قبيلة الأربع عام 1825 م على 10.700 جمل بيعت في مكانها للقبائل الحليفة، كما أن هذا الباي في إحدى حملاته على أولاد مختار الشراقة عام 1826 م على 500 جمل و 4.000 خروف .

وخلاصة القول أنه كان بإمكان القطاع الزراعي أن يلبي حاجيات السكان المحلية ويتعدى ذلك بالتصدير إلى الخارج نظرا للإمكانيات الزراعية والمناخية وجودة التربة، لكن العوامل البشرية التي ذكرناها حالت دون ذلك ،أصبحت عائقا في تطور نمو النشاط الزراعي، فظلت الزراعة موسمية معيشية لا ترق إلى الزراعة الكثيفة.

4- الأوضاع الاجتماعية:

إذا اعتمدنا أساس العرق فإن المجتمع الجزائري في نهاية العهد العثماني كان متباين الأصول إذ كان يتكون من الأهالي والأتراك والکراغلة وأهل الذمة النصارى واليهود ،أما عدد السكان فهناك تضارب في العدد الإجمالي ، لكن معظم المؤرخين يقدرّون عددهم بثلاثة 03 ملايين نسمة في نهاية الحكم العثماني ،في حين نجد حمدان خوجة يذكر في كتابه المرأة الصادر سنة 1833م أن عدد سكان الجزائر كان عشرة ملايين نسمة ، ففيما يخص فئة الأتراك هم الذين شكلوا طبقة الأسياد بيدهم سلطة البلاد ولهم امتيازات لم تكن لغيرهم ولهم الأولوية في كل شيء، تجمعت بأيديهم ثروة البلاد، واليهود هي الطبقة التي كانت تتنافس في الثراء طبقة الأتراك بل ومنهم من تفوق ثروته ثروة الداوي نفسه، ثم طبقة المهاجرين الأندلسيين وطبقة الكراغلة وطبقة العبيد المسيحيين وفئة الزنوج .

بالنسبة للکراغلة فقد كانوا يطمحون إلى الارتقاء إلى المرتبة الأولى في المجتمع لكن الأتراك أصلا منعوهم واعتبروا عنصر كراغلي خطر على مصالحهم بحكم انتمائهم العاطفي إلى أهالي الجزائر.

كما يمكن تقسيمهم إلى سكان مدن وأرياف، وأهم المدن الجزائرية الحواضر الكبرى في العهد التركي هي الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، عنابة، معسكر، مازونة، المدية، البليدة، بسكرة، مستغانم، المسيلة وتبسة ، حيث نجد في المدن الأتراك و الكراغلة كما نجد اليهود موزعين في أغلب المدن، والمهاجرين الأندلسيين والعبيد السود والعبيد المسيحيين أما بالنسبة للأرياف فقد هيمنة الحياة القبلية سواء في الصحراء أو في السهول العليا أو في

المناطق الجبلية ونجد أن الأرياف مكونة من قبائل الأجواد والقبائل التي لا *وقبائل المرابطين قبائل المخزن وهي كلها لها امتيازات متفاوتة وقبائل الرعية تخضع لسلطة الأتراك إن تناقص عدد سكان الجزائر مع مطلع القرن التاسع عشر يرجع إلى جملة الأسباب الآتية :

ضعف البحرية الجزائرية: وقد انخفض عدد السكان بسبب ضعف البحرية نظرا لقلّة الخيرات والتي كانت تدر عليهم كما قل عدد المسيحيين الذين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من عدد المسيحيين الذين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من عدد السكان حيث تناقص عددهم إلى أن بلغ عددهم سنة 1830 حوالي 122أسيرا.

الكوارث الطبيعية : لقد أثرت الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والجفاف وزحف الجراد على الوضع الديمغرافي، فمثلا زلزال البليدة الذي استمر من 02 إلى 06 ماي 1825 والذي راح ضحيته 700 فرد، كما نتج عن تعاقب سنوات الجفاف والقحط وزحف أسراب الجراد كثرة المجاعات مثل مجاعة 1800م والتي اضطر فيها الداي مصطفى إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط وكذا مجاعة 1819م

الحمالات الأوربية: وهي الأخرى كانت سببا في تناقص عدد سكان الجزائر مثل حملت اللورد إكسموث سنة 1816، والتي قتل فيها 1500 من السكان وأطلق سراح عدد كبير من الأسرى.

5- الأوضاع الثقافية :

إن الحياة الثقافية في العهد العثماني كانت تعاني الركود والتحجر، ففيما يخص ميدان التعليم لم يهتم الأتراك به ، بل تركته للعامة ولم تشجع على الثقافة ولم تهتم بدور التعليم، حيث انخفض مستوى التعليم في كامل القطر الجزائري، ففي بجاية وتلمسان وتيهت التي كانت من أمهات المدن التي اشتهرت بالعلم والعلماء في العهد الإسلامي، فلم تحدث بالبلاد

نهضة علمية تواكب ما يحدث في أوروبا من حركة علمية متطورة حيث في هذا السياق وجه رائد التجديد الإسلامي في أواخر الحكم العثماني الحكام الأتراك للأخذ بما توصل إليه الغرب من صنائع واختراعات وتحقيق الانطلاقة الحضارية، وقد أدى عدم اهتمام الأتراك بميدان العلم إلى انحدار المجتمع في هوة الخرافات والطرقية، فانتشرت الخرافات والبدع والدجل والدروشة والتي تبلورت في التوسلات بالأضرحة والقبور فكان المجتمع خاملا قريبا إلى عالم الأموات منه إلى عالم الأحياء.

نستخلص من خلال معالجتنا للأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية أن الظروف كلها كانت مواتية للاحتلال الفرنسي سنة 1830م .

للمزيد أكثر ارجع للمراجع المعتمدة في ذلك .